الخليل:  نشاطه العقلي والعلمي

محاضرة للأستاذ المساعد الدكتور مهند مجيد برع

هو الخليل  بن أحمد الفراهيدي البصري ، عربي من أزد عمان ، ولد سنة مئة للهجرة ، وتوفي سنة مئة وخمس وسبعين ، ومنشؤه ومرباه وحياته في البصرة ، وقد أخذ يختلف منذ نعومة أظفاره إلى حلقات المحدثين والفقهاء وعلماء اللغة والنحو ، وأكبّ إكبابا على حلقات أستاذيه عيسى بن عمر وأبى عمرو بن العلاء ، كما أكبّ على ما نقل من علوم الشعوب المستعربة ، وخاصة العلوم الرياضية ، وكان صديقا لابن المقفع مواطنه ، فقرأ كلّ ما ترجمه وخاصة منطق أرسططاليس ، و قرأ ما ترجمه غيره من علم الإيقاع الموسيقي عند اليونان ، وحذق هذا العلم حذقا جعله يؤلف فيه كتابا كان الأصل الذى اعتمد عليه إسحاق الموصلي في تأليف كتابه الذى صنفه في النغم واللحون.

وكان عقل الخليل من العقول الخصبة النادرة ، فهو لا يلم بعلم حتى يلتهمه التهاما ، بل حتى يستوعبه ويتمثله وينفذ منه إلى ما يفتح به أبوابه الموصدة ، وحقّا ما قاله ابن المقفع فيه من أن عقله كان أكثر من علمه ، وهو عقل جعله يتصل بكل علم ويحوز لنفسه منه كل ما يبتغى من ثراء فى التفكير ودقة في الاستنباط ، دقة تذهل كل من يقف على وضعه لعروض الشعر ورفعه لصرح النحو ورسمه المنهج الذى ألّف عليه معجم العين أول معجم فى العربية. ولما أدركته الشهرة لم يستغلها لنفسه وتحقيق ما حققه بعض معاصريه من الثراء العريض ، بل مضى مزدرياً للشهرة وما قد يطوى فيها من مجد مادي ، مكتفيا بكفاف العيش ، وفى ذلك يقول النّضر بن شميل أحد تلاميذه : «أقام الخليل في خصّ من أخصاص البصرة لا يقدر على فلس وأصحابه يكسبون بعلمه الأموال».

وعلى هذا النحو كان يزدرى الخليل متاع الحياة الدنيا الذى كان الناس يشغفون به من حوله ، ومتاع واحد هو الذى كان يلتمسه ويسعى إليه ويلحّ في السعي ، هو المتاع العقلي الذى جعله يتكلف الجهد العنيف الممضّ في فتح أبواب العلوم اللغوية التي طال على العلماء من قبله ومن حوله قرعها دون أن تنفتح لهم ، حتى إذا مسّتها عصاه السحرية انفتحت أغلاقها وفارقتها طلاسمها ، وذلّت له وانقادت. وأول ما يلاحظ من ذلك اكتشافه علم العروض اكتشافا ليس له سابقة ولا تدانيه لا حقة ، إذ استطاع أن يرسمه بكل أوزانه وحدوده وتفاعليه وتفاريعه ، غير مبق لمن جاءوا بعده شيئا يضيفونه إليه. وهو يحمل في تضاعيفه ما يشهد بتمثله تمثلا رائعا للنغم وعلم الإيقاع ومواضعه ، كما يحمل ما يشهد بإتقانه لنظريات العلوم الرياضية في عصره علما وفقها وتحليلا ، وخاصة نظريتي المعادلات ، والتباديل والتوافيق ، فقد اشتق له تفاعيل خاصة ، وأدارها في دوائر كدوائر المهندسين مستخدما إشارات من النقط والحلقات تصور ما يجرى في التفعيلات من زحافات ، كما تفسح لأجزائها فى التقدم والتأخر ، بحيث تجمع الأوزان العروضية التي عرفها العرب وما لا يحصى من أوزان جديدة لم يعرفوها ولا ألفوها ، مما أتاح للعباسيين أن ينظموا على أو زان جديدة أهملها أسلافهم ولم يودعوا فيها شيئا من منظوماتهم.

ولم يستغل الخليل نظرية التباديل والتوافيق الرياضية فى وضعه علم العروض فحسب ، فقد استغلها أيضا فى وضع منهج قويم لمعجم العين المشهور ، إذ بناه على تقليب كل الصيغ الأصلية ، بحيث تندرج فيه مع كل كلمة الكلمات الأخرى التي تجمع حروفها وتختلف في ترتيبها بتقديم بعض منها على بعض ، فكتب مثلا يوضع معها : كبت ، وتكب ، وتبك ، وبكت ، وبتك. وبذلك حصر في المعجم جميع الكلمات التي يمكن أن تقع في العربية ، مميزا دائما بين ما استعملته العرب منها وما أهملته ولم تنطق به ، على نحو ما ميز في العروض بين الأوزان المستعملة والأخرى المهملة. ورأى أن يكون ترتيب الكلمات في المعجم على مخارج الحروف ومواقعها من الجهاز الصوتي وهو الحلق واللسان والفم والشفتان ، بادئا بحرف العين وبه سمّاه. وهو صنيع يلتقى فيه بصنيع الهنود فى ترتيبهم لحروف لغتهم السنسكريتية وربما عرف ذلك من بعض نازلتهم فى موطنه ، وهى فى معجمه مرتبة على هذا النحو  :

العين ، الحاء ، الهاء ، الخاء ، الغين ، القاف ، الكاف ، الجيم ، الشين ، الضاد ، الصاد ، السين ، الزاى ، الطاء ، الدال ، التاء ، الظاء ، الذال ، الثاء ، الراء ، اللام ، النون ، الفاء ، الباء ، الميم ، الياء ، الواو ، الألف.

وهو ترتيب أساسه كما ذكرنا آنفا مخارج الحروف ومدارجها ، وهى عنده سبعة عشر مخرجا موزعة على الجوف والحلق وأول الفم ومناطق اللسان وحافته وطرفه والثنايا والشفة السفلى والشفتين. واتهم القدماء مادة هذا المعجم وقالوا إنها ليست من عمله ، وإنما هى من عمل تلميذه الّليث بن رافع باسطين فى ذلك أدلة قوية  ، غير أنهم اتفقوا على أنه هو الذى رسم منهجه له ، لما لاحظوه من التقاء منهجه بمنهج علم العروض الذى رسمه ، وقيام المنهجين جميعا على أساس نظرية التباديل والتوافيق الرياضية.

ويظهر أنه عرف المباحث الصوتية عند الهنود وكانت قد نمت عندهم نموّا واسعا  ، وأضاف على ضوئها مادة صوتية غزيرة نقل منها تلميذه سيبويه في كتابه نقولا كثيرة ، كما نقلت منها الكتب المتأخرة ، وهى تردّ إلى ثلاثة جوانب ، أولها ذوق أصوات الحروف عن طريق فتح الفم بألف مهموزة يليها الحرف المذاق ساكنا ، فيقال في الباء أب وفى التاء أت وهلم جرا. وبذلك يتضح صوت الحرف بالوقوف عليه ساكنا والمكث عنده قليلا ، بخلاف ما و وصل بحرف بعده فإننا حينئذ لا نتمكن من إشباع الصوت ، إذ نتهيأ للنطق بصوت الحرف التالي له. وثاني هذه الجوانب وصف الأجراس الصوتية للحروف من همس وجهر وشدة ورخاوة واستعلاء واستفال ، مما يتناثر في صحف كتاب سيبويه ، وجعله ذلك يقف عند أصوات الحركات وما يداخلها من إمالة وروم وإشمام. والإمالة معروفة ، والروم حركة مختلسة ضعيفة ، أما الإشمام فهو أن تذيق الحرف الضمة أو الكسرة بحيث لا تكاد تسمع وإنما ترى في حركة الشفة ، فهو أقل من الروم همسا وخفة. وأما الجانب الثالث فهو ما يحدث للصوت في بنية الكلمة من تغير يفضى إلى القلب أو الحذف أو الإعلال أو الإبدال أو الإدغام ، وقد عرض على هذا الجانب مادة اللغة عرضا تدافعت سيوله وأمواجه تدافعا عند سيبويه. وجعله عمق نظره في هذه الجوانب الصوتية وخاصة الجانب الثاني يحاول أن يصوغ شكل الأصوات صياغة دقيقة ، مما جعله يدخل على النقط أو الإعجام علامات للروم والإشمام والتشديد والهمزة المتصلة والمنقطعة  ، واخترع علامات الضبط التي لا نزال نستعملها إلى اليوم إذ أخذ من حروف المد صورها مصغرة للدلالة عليها ، فالضمة واو صغيرة في أعلى الحرف لئلا تلتبس بالواو المكتوبة ، والكسرة ياء متصلة تحت الحرف ، والفتحة ألف مبطوحة فوقه. وكان له في النقط والشكل كتاب اتخذه الأسلاف إمامهم مددا متطاولة من الزمن. وما زال يوالي هذا النشاط العقلي والعلمي حتى توفى سنة ١٧٥ للهجرة.

إقامته صرح النحو والتصريف

كان عقل الخليل عقلا فذّا ، كلما مسّ شيئا نظّمه واستنبط قوانينه ودقائقه ، وقد سلّط هذا العقل على قوانين العربية في النحو والتصريف. فإذا هو يكتشفها اكتشافا دقيقا ، وحقّا لم يترك فيها كتابا جامعا ، إنما ترك ، إن حّ ما ذكره المترجمون له ، كتابات فرعية كرسالة له في معنى الحروف وثانية في جملة آلات الإعراب ، وثالثة في العوامل ويظن القفطي أنها منتحلة عليه ، ورابعة لعلها من عمل غيره إذ تسمّى «شرح صرف الخليل». ولكنه إذا كان لم يترك في النحو والتصريف كتابا كبيرا مأثورا يضم فروعهما وشعبهما الكثيرة فإن تلميذه سيبويه سجّل في كتابه كثيرا من بحوثه النحوية والصرفية ، حتى كأنه كان موكّلا بأن لا يترك له رأيا مهما يتصل بقواعد العلمين ومسائلهما إلا دوّنه حتى قال القدماء إن كتابه من تصنيفه وتصنيف أستاذه الخليل وعبّروا عن ذلك عبارات مختلفة من مثل قول ثعلب : «الأصول والمسائل في الكتاب للخليل» ويقول أبو الطيب اللغوي : «عقد سيبويه كتابه بلفظه ولفظ الخليل» ويقول السيرافي : «عامة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل أستاذه ، وكل ما قال سيبويه : سألته أو قال من غير أن يذكر قائله فهو الخليل». وكل من يقرأ الكتاب يحس فى وضوح بما قاله ثعلب من أن الأصول وأمهات المسائل النحوية والصرفية من عمل الخليل ، وكأنه بالقياس إلى سيبويه كان الكنز الذى لا ينفد.

وحقّا سبقت الخليل فى النحو والتصريف خطوات مهمة ، وخاصة عند ابن أبى إسحق وعيسى بن عمر ، ولكن من الحق أيضا أنه هو الذى رفع قواعدهما وأركانهما وشاد صرحهما وبناءهما الضخم ، بما رسم من مصطلحاتهما وضبط من قواعدهما ، وبما شعب من فروعهما ، يهتدى في ذلك ببصيرته النافذة التي أتاحت له وضع علم العروض وضعا تامّا بحيث لم تستطع الأجيال التالية أن تضيف إلى صنيعه شيئا. وبالمثل تناول علمي النحو والتصريف ساذجين من أسلافه ، وما زال بهما حتى استويا في صورتهما التي ثبتت على الزمن ، ونستطيع أن نقول في إجمال إن جمهور ما يصوره سيبويه في كتابه من أصول النحو والتصريف وقواعدهما إنما هو من صنيع أستاذه. ولا ينكر أحد ما لسيبويه من إكمال في العلمين وتتميم ، ولكن المهم أن واضع تخطيطهما وراسم لوحتيهما إنما هو الخليل ، يتضح ذلك في محاوراته التي لا تكاد تنتهى مع تلميذه والتي تدور فيها مصطلحات النحو والصرف وأبوابهما ، من مثل المبتدأ والخبر وكان وإن وأخواتهما والأفعال اللازمة والمتعدية إلى مفعول به واحد أو مفعولين أو مفاعيل ، والفاعل  المفاعيل على اختلاف صورها والحال والتمييز والتوابع والنداء والندبة والاستغاثة والترخيم والممنوع من الصرف ، وتصريف الأفعال والمقصور والممدود والمهموز والمضمرات والمذكر والمؤنث والمعرب والمبني. وهو الذى سمّى علامات الإعراب في الأسماء باسم الرفع والنصب والخفض وسمى حركات المبنيات باسم الضم والفتح والكسر أما سكونها فسماه الوقف ، وسمى الكسرة غير المنونة في مثل مررت بعبد الله باسم الجر ، و سمى السكون الذى يقع في أواخر الأفعال المضارعة المجزومة باسم الجزم  ، وكان يرى أن الألف والياء والواو في التثنية وجمع المذكر السالم هي نفس حروف الإعراب  ،و كان يرى أن أسماء الأفعال مبنية ولا محل لها من الإعراب ، مثلها في ذلك مثل ضمير الفصل.

وأدته بحوثه الواسعة فى بنية الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة إلى أن يقسم الكلمات إلى مجردة ومزيدة ، ملاحظا أن المجردة لا تزيد على خمسة ولا تقل عن ثلاثة. ووضع للأبنية المجردة والمزيدة الميزان الصرفي المشهور ، وهو شديد الصلة بميزان تفاعيله في العروض مما يؤكد أنه هو واضعه ، وقد اتخذ فيه من تفعيلة الصيغة الثلاثية المجردة أصلا هو «فعل» وأضاف إليها لاما فى وزن الرباعي المجرد مثل جعفر فوزنه فعلل ولامين فى وزن الخماسي المجرد مثل سفرجل فوزنه فعلّل ، أما الكلمات المزيدة فلاحظ أن حروف الزيادة فيها عشرة ، وتجمعها حروف كلمة «سألتمونيها» وقد رأى أن تنطق في الميزان بلفظها ، ليمتاز الأصلي من المزيد ، فمثلا أكرم وزنها أفعل وتفضل وزنها تفعّل واقتطف وزنها افتعل وانكسر وزنها انفعل واستغفر وزنها استفعل ، ومثلا إكرام وزنها إفعال واقتطاف وزنها افتعال وانكسار وزنها انفعال واستغفار وزنها استفعال ومصباح وزنها مفعال. وإليه يرجع الفضل في وضع قوانين الإعلال والقلب ، ويكفى أن نذكر لذلك ثلاثة أمثلة ، أما أولها فصيغة اسم المفعول من الفعل الأجوف مثل مقول ومبيع فقد كان يرى  أن واو مفعول الزائدة هي المحذوفة من الصيغتين لأن الزائد أولى بالإعلال من الأصلي ، وبذلك يكون وزن الكلمتين عنده «مفعل» و «مفعل» بينما يذهب بعض النحاة الذين خلفوه إلى أن عين صيغة اسم المفعول هي المحذوفة ، وأن وزنهما لذلك «مفول». والمثال الثاني صيغة اسم الفاعل من الفعل الأجوف المهموز مثل جاء من جاء ، وكان يرى أنه حدث فى الصيغة قلب ، إذ قدّمت ياء لفظة جائى على الهمزة ، وذلك أن اسم الفاعل من الفعل الأجوف الثلاثي تقلب عينه همزة مثل سائل ، فلو لم تقدّم الياء لأدى ذلك إلى انقلابها همزة وأن تجتمع همزتان فى كلمة واحدة وهو شىء تكرهه العرب في لغتها ، ومن أجل ذلك قدّر حدوث قلب في الصيغة ، فأصبحت : «جايىء» جائى ، وأعدّها ذلك لأن تعلّ إعلال كلمة قاض ، فأصبحت «جاء» ودعم رأيه في هذا الإعلال والقلب بقياس كلمة جاء على كلمة شاك في قول طريف بن تميم العنبري :

فتعرّفوني أنني أنا ذاكم

شاك سلاحي في الحوادث معلم

فإنه قدم الكاف على الهمزة فى الصيغة الأصلية لكلمة «شاك» إذ أصلها «شائك» فأصبحت «شاكىء» ثم أعلّها فأصبحت «شاك» ووزنها إذن «فالع» لا فاعل. أما المثال الثالث فكلمة «أشياء» فإنّها جاءت عن العرب ممنوعة من الصرف مع أنها جمع شيء ، وصيغة جمعها وهى أفعال لا تمنع من الصرف ، ومن أجل ذلك ذهب الخليل إلى أنه حدث فيها قلب ، وأنها ليست على وزن أفعال ، كما يتبادر ، فقد جمعت «شيئاء» على وزن فعلاء الممنوع من الصرف مثل خضراء بعلّة ألف التأنيث الممدودة ، والكلمة إذن اسم جمع لا جمع ، وحدث فيها قلب مكاني إذ قدمت الهمزة الأولى التى هى لام الكلمة على فائها ، وبذلك أصبح وزنها «لفعاء» لا فعلاء وظلت ممنوعة من الصرف. واستدلّ الخليل على رأيه بأن الكلمة تجمع على «أشاوي» كما جمع صحراء على صحارى ، وأصلها عنده «أشايا» فأبدلت الياء واوا.

وعلى هذا النحو من التحليل للقلب والإعلال في هذه الأمثلة كان الخليل يحلل تحليلا واسعا عبارات اللغة ،و كان يحلل أدواتها وصيغها اللفظية تحليلا جعله يلتفت فيها إلى النحت وأن من الممكن أن تكون الكلمة استخلصت من كلمتين ، من ذلك اسم الفعل «هلمّ» فإنه ذهب إلى أنه مركب من «ها» للتنبيه وفعل «لمّ» أي لمّ بنا ، ثم كثر استعمال الصيغة فحذفت الألف من «ها» تخفيفا لأن اللام بعدها وإن كانت متحركة فإنها في حكم الساكنة ، وكأنها حذفت لالتقاء الساكنين فصارت «هلم». ومن ذلك تحليله للفظة «مهما» الشرطية فقد كان يرى أن أصلها «ما» ثم دخلت عليها «ما» التي تدخل على أخواتها الشرطيات مثل أينما ، واستقبح التكرار في «ماما» فأبدلت الألف الأولى هاء لأنها من مخرجها ، وحسن اللفاظ بها. ومن ذلك «لن» الناصبة للمضارع ، فأصلها عنده : «لا أن» فحذفت الهمزة تخفيفا لكثرة دوران الصيغة في الكلام على نحو حذفها في مثل : خذ وكل ومر وسل» ثم حذفت الألف لسكونها وسكون النون بعدها ، أو بعبارة أخرى حذفت لالتقاء الساكنين. ومن ذلك تحليله لكلمة «ليس» فأصلها عنده : لا أيس ، فطرحت الهمزة وألصقت اللام بالياء  ومن ذلك كلمة إذن فأصلها عنده إذ أن.

وكان يمتاز بحسّ لغوى دقيق جعله يفقه أسرار العربية ودقائقها في العبارات والألفاظ فقها لعل أحدا من معاصريه لم يبلغه ، ويتوقف سيبويه مراراً لينقل عنه مثل «إن هذه العبارة أو هذه الظاهرة تكرهها العرب» أو إن «هذه الصيغة جيدة في لسانهم ، أو إنهم يميلون إلى هذا الأداء رغبة في التخفيف». ومن أروع الجوانب التى يتضح فيها ذوقه اللغوى المرهف أحاديثه الكثيرة التى نقلها عنه سيبويه في الإدغام والإعلال ومواضع قلب الواو ياء والياء واوا. ومما يصور مدى حسه اللغوي الحاد ملاحظته حكاية العرب لصوت الجندب بقولهم : «صرّ» وحكايتهم لصوت البازي بقولهم : «صرصر» فقد قال إنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدّا فقالوا صرّ بينما توهموا فى صوت البازي تقطيعاً ، فقالوا «صرصر». وسنرى أمثلة كثيرة تصور حسه اللغوي المصفّى وملكاته العقلية التي لا يكاد يفوتها شيء.

العوامل والمعمولات

كل من يقرأ كتاب سيبويه يرى رأى العين أن الخليل هو الذى ثبّت أصول نظرية العوامل ومدّ فروعها وأحكمها إحكاماً بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مرّ العصور ، فقد أرسى قواعدها العامة ذاهبا إلى أنه لا بد مع كل رفع لكلمة أو نصب أو خفض أو جزم من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المعربة ومثلهما الأسماء المبنية. والعامل عادة لفظي مثل المبتدأ وعمله في الخبر الرفع ، والفعل وعمله في الفاعل الرفع وفي المفعولات النصب. وقد يكون العامل معنويّا على نحو ما نصّ تلميذه سيبويه في باب المبتدأ إذ جعله معمولا للابتداء. ومن العوامل أدوات وحروف ، منها ما يجزم الفعل وهو لم وإن وأخواتهما ومنها ما ينصبه أو ينصب بعده وهو أن ولن وبابهما. ومنها ما ينصب ما بعده ويرفعه كالفعل وهو إنّ وأنّ ولكن وكأن وليت ولعل ، يقول سيبويه : «زعم الخليل أن هذه الحروف عملت عملين : الرفع والنصب كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت كان أخاك زيد ، إلا أنه ليس لك أن تقول «كأن أخوك عبد الله» تريد كأن عبد الله أخوك لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في كان ، ومن ثمّ فرّقوا بينهما كما فرّقوا بين ليس وما فلم يجروها مجراها ، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال». وقال إذا دخلت ما على إنّ هي وأخواتها كفّت عن العمل أو ألغى عملها ما عدا ليت فإنه يجوز معها الإلغاء والعمل إذا وليتها ما. وفى ذلك ما يؤكد أنه صاحب فكرة الإلغاء والإعمال في العوامل لا في باب إنّ وحده ، بل أيضا في باب ظن وأخواتها وغيره من الأبواب. وهو الذى فتح مباحث حروف الجر الزائدة التي تعمل عملا لفظيّا فيما بعدها ، بينما ينبغي ملاحظة موقعه من الإعراب بالنسبة للعوامل التي تطلبه يقول فى قوله تعالى : (قُلْ كَفى بِاللهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ) إنما هو كفى الله بالرفع ولكنك لما أدخلت الباء عملت. وكان يذهب إلى أنّ «إن» الجازمة تجزم جواب الشرط كما تجزم فعله وكان يقول إنها هي أم الباب الخاص بأدوات الجزاء الجازمة لأنها لا تخرج عن بابها بينما غيرها يفارق الباب مثل «من» فهي تأتى شرطية وتأتى استفهامية مثلا. ومعروف أن جواب الشرط إما أن يكون فعلا ، وإذن لا يحتاج إلى رابط يربطه بما قبله ، وإما أن يكون جملة اسمية وحينئذ لا بد له من الفاء ، ولاحظ أن إذا الفجائية قد تسد مسدّها في الربط على شاكلة قوله تعالى : (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِما قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذا هُمْ يَقْنَطُونَ). وعرض سيبويه لما انجزم بالأمر في مثل : «ائتني آتك» وبالنهي في مثل : «لا تفعل يكن خيرا لك» وبالاستفهام في مثل : «ألا تأتيني أحدثك» وبالتمني في مثل : «ألا ماء أشربه» وبالعرض في مثل : «ألا تنزل تصب خيرا» ثم نقل عن الخليل أن كل هذه الصيغ فيها معنى إن الشرطية لأن القائل إذا قال «ائتني آتك» فإن معنى كلامه إن يكن منك إتيان آتك ، وهكذا الصيغ التالية. وجعل من ذلك قوله عز وجل : (هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلى تِجارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَتُجاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ) فلما انقضت الآية قال : (يَغْفِرْ لَكُمْ) بجزم المضارع. وهو صاحب فكرة تأويل المضارع المنصوب بأن مضمرة أو ظاهرة وإعرابه حسب مواقعه من العوامل ، فمثل : (وَأُمِرْنا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعالَمِينَ) تقديره : وأمرنا للإسلام.

والعوامل عنده تعمل ظاهرة ومحذوفة ، وكثيرا ما يحذف المبتدأ العامل في الخبر ، طلبا للإيجاز. ويكثر سيبويه من توجيه الخليل لبعض المرفوعات على أن مبتدأها محذوف ، مثل مررت به المسكين أى هو المسكين ، ومثل إنه ـ المسكين ـ أحمق ، أي هو المسكين أيضا. ومواضع حذف الفعل الناصب لمفعول كثيرة ، منها ما يجوز فيه الحذف والإضمار لقيام القرينة ، ومنه عنده قول الشاعر :

ألا رجلا جزاه الله خيرا

يدلّ على محصّلة تبيت

إذ جعل تقديره : ألا ترونني رجلاً هذه صفته ، فحذف الفعل مدلولا عليه بالمعنى. وقد يحذف وجوبا على نحو ما هو معروف في التحذير والاختصاص ويجعل من مواضعه المدح كما في الاختصاص ، وكذلك الذم ، إذ نراه يعرض للآية الكريمة : (لكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِما أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكاةَ) فقد جاءت كلمة (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ) بالنصب ، ولو كانت معطوفة على ما قبلها لكان حقها الرفع ، ويقول الخليل إنها منصوبة بفعل محذوف قصدا للثناء والتعظيم كأنه قيل : اذكر أهل ذاك واذكر المقيمين ، ويقول : وهذا شبيه بقولهم (أي في الاختصاص) إنا بنى فلان نفعل كذا ، لأنهم لا يريدون أن يخبروا من لا يدرى بأنهم من بنى فلان وإنما يذكرون ذلك افتخارا ، ويعلّق على قول أمية بن أبى عائذ :

ويأوي إلى نسوة عطّل

وشعثا مراضيع مثل السّعالى

فيقول إنه نصب شعثا بإضمار فعل لا يصح إظهاره لأن ما قبله دلّ عليه ، فوجب حذفه على ما يجرى عليه تعبيرهم في الذم والمدح. ويقف بإزاء الآية الكريمة : (انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ) ويقول إن خيرا مفعول به لفعل محذوف وجوبا لجريان التعبير مجرى المثل ، كأنه قيل : ائتوا خيرا لكم ، ويستطرد لقول القائل : «انته يا فلان أمرا قاصدا» ويقول إن أمرا مفعول به لفعل محذوف على تقدير : وائت أمرا قاصدا. وعلى نحو ما يحذف الفعل مع المفعول يحذف مع المصادر كثيرا مثل مرحبا وأهلا كأنه بدل من رحبت بلادك وأهلت ، وحين مثل بذلك قال إنه بمنزلة رجل رأيته سدّد سهما فقلت القرطاس أى أصبت القرطاس يريد أن حذف الفعل مع المصادر أو المفاعيل المطلقة كحذفه مع المفعول به. وكان يذهب إلى أن مثل حنانيك ولبّيك وسعديك مفعولات مطلقة لفعل محذوف ، وقد صيغت على التثنية قصدا للتكثير ، فمعنى حنانيك مثلا تحنّنا بعد تحنن. وعلى نحو ما يحذف الفعل تحذف أن المصدرية بعد اللام الداخلة على المضارع المنصوب هي وأخواتها : حتى وأو والواو والفاء. وكان يطرد ذلك في إذن خلافا لجمهور النحاة بعده وفى مقدمتهم تلميذه سيبويه ، إذ قالوا إنها تنصب المضارع أحيانا بنفسها مثل أن ولن ، وليست بمنزلة اللام وحتى. وتحذف حروف الجر أحيانا وهى تحذف قياسا مع أنّ وأن وصلتهما في مثل قوله تعالى : (شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لا إِلهَ إِلَّا هُوَ) وقولك. «أرغب أن أراك» فالتقدير شهد الله بأنه ، وأرغب فى أن أراك أو عن أن أراك. وكان الخليل يذهب إلى أنهما وصلتهما منصوبان على تقدير نزع الخافض. وسأله سيبويه عن قوله جلّ ذكره : (وَإِنَّ هذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ) فقال : إنما هو على حذف اللام كأنه قال : ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون ، وأن وصلتها منصوبان على نزع الخافض. وعلى نحو ما تحذف العوامل تحذف المعمولات ، فالخبر قد يحذف ، ويكثر حذف المفعول به إذا قامت قرينة كآيات سورة الضحى : (أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً فَآوى وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدى وَوَجَدَكَ عائِلاً فَأَغْنى). ومما يطّرد فيه الحذف ضمير الشأن إذا كان اسماً لإن وكأن ولكن وأنّ ، قال سيبويه : «روى الخليل أن ناسا يقولون إنّ بك زيد مأخوذ ، وقال ، هذا على قوله إنه بك زيد مأخوذ ، وشبّهه بما يجوز في الشعر نحو قول ابن صريم اليشكري :

ويوما توافينا بوجه مقسّم

كأن ظبية تعطو إلى وارق السّلم

وقول الآخر :

ووجه مشرق النّحر

كأن ثدياه حقّان

أنه لا يحسن ههنا إلا الإضمار ، قال الخليل : وهذا يشبه قول من قال ، وهو الفرزدق :

فلو كنت ضبّيّا عرفت قرابتي

ولكنّ زنجيّ عظيم المشافر

وجوّز الخليل في البيت أن يقال ولكن زنجيّا عظيم المشافر بالنّصب ، على أن يكون خبر لكن محذوفاً وتقديره لا يعرف قرابتي ، وشبّه ذلك بحذف الخبر في قوله عز وجل : (طاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ) أي طاعة وقول معروف أمثل .. وأما قول الأعشى :

فى فتية كسيوف الهند قد علموا

أن هالك كلّ من يحفى وينتعل

فإن هذا على إضمار الهاء. وكان يذهب إلى أن الحذف في بيت الأخطل :

ولقد أبيت من الفتاة بمنزل

فأبيت لا حرج ولا محروم

ليس على إضمار أنا مع المرفوعين في الشطر الثاني أي أنا لا حرج ولا محروم وإنما هو على سبيل الحكاية أي : فأبيت بمنزلة الذى يقال له لا حرج ولا محروم. ومما خرّجه على الحكاية أيضا قولهم : «اضرب أيهم أفضل» بضم أى كأنهم قالوا : اضرب الذى يقال له أيهم أفضل  ، وبذلك يكون المفعول به محذوفا. وكان يذهب إلى أن المضاف قد يحذف ويقوم المضاف إليه مقامه ، وجعل من ذلك قولهم : «له صوت صوت الحمار» فقد قال إن كلمة صوت الحمار صفة لصوت بتقدير «مثل» أي أنها حذفت وأقيم المضاف إليه مقامها ، وأصل التعبير «له صوت مثل صوت الحمار .

ومما يتصل بالعوامل والمعمولات كثرة تحليله للعبارات وكثرة تخريجه لها إذا اصطدمت بالقواعد وكثرة إدلائه بوجوه مختلفة من الإعراب في لفظة واحدة ، من تحليله للعبارات تحليله لصيغة التعجب في مثل «ما أحسن عبد الله» فقد ذكر أنه بمنزلة قولك شيء أحسن عبد الله ودخل ما معنى التعجب ، ويقول إنه تمثيل ولم يتكلم العرب به  ، ومن ثمّ قال النحاة إن ما نكرة تامة بمعنى شيء وأعربوها مبتدأ ، والجملة بعدها خبر. ومن ذلك قولهم : «هذا القول لا قولك» بنصب «قولك» فقد جعلها مفعولا مطلقا على الرغم من أنها مضافة وقابل بينها وبين قولهم في الاستفهام «أجدّك لا تفعل كذا وكذا» يقول : كأنه قال «أحقّا لا تفعل كذا وكذا» وأصله من الجد ، كأنه قال : «أجدّا» ويقول إن عبارة جدك لا تتصرّف ولا تفارق الإضافة ، إذ هي في حكم الأمثال ، ومثلها «لا قولك» فإنهم لو قالوا : «هذا القول لا قولا» لم يكن في هذا بيان لأنه ليس كل قول باطلا ، ومن أجل ذلك كان لا بد أن يحققوا القول عن طريق الإضافة إلى المخاطب. ومن ذلك تحليله للفظة «اللهم» في النداء ، فقد كان يقول إن الميم في آخرها بدل من يا  ولذلك لا يجمع بينهما. وكان لا يبارى في تحليله للأدوات المبهمة وبيان اختلاف معانيها باختلاف مواقعها من الكلام ، من ذلك ما قاله سيبويه من أنه سأله عن قول العرب : «أما إنه ذاهب وأما أنه منطلق» بكسر إن وفتحها فى العبارتين ، فقال : إذا قال القائل «أما أنه منطلق» بالفتح فقد جعله كقولهم «حقّا أنه منطلق» ومعروف أن حقّا مفعول مطلق وأنه منطلق فاعل مؤول. وقال الخليل أما إذا قال القائل : «أما إنه منطلق» بالكسر فإنه بمنزلة قولهم «ألا إنه منطلق». وكان يسعفه في مثل هذا التحليل معرفته الواسعة بلغات العرب وحسّه الدقيق فى معرفة مواقع الكلام ، من ذلك أن سيبويه سأله عن قوله عز وجل : (وَما يُشْعِرُكُمْ أَنَّها إِذا جاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ) في قراءة من قرأ إنها بالكسر ، فقال : ما منعها أن تكون كقولك «ما يدريك أنه لا يفعل» فقال الخليل : لا يحسن ذلك في هذا الموضع ، إنما قال عز وجل : (وَما يُشْعِرُكُمْ) ثم ابتدأ ، فأوجب ، فقال (أَنَّها إِذا جاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ) ولو قال : (وَما يُشْعِرُكُمْ أَنَّها) بالفتح كان ذلك عذرا لهم. ولكن بعض القرّاء قرأها بالفتح ، وذكر له لك تلميذه ، فقال إنها حينئذ تكون بمعنى لعلها ، إذ يستعمل بعض العرب ، أن المفتوحة بمعنى لعل ، فيقولون : «ائت السوق أنك تشترى لنا شيئا» أي لعلك.

وكان كلما اصطدم مثال أو تعبير بقاعدة نحوية استظهرها حاول أن يجد له تأويلا ، ولعل خير ما يصور ذلك «لحال» فقد وضع له قاعدة التنكير المعروفة ، فلا بد أن يكون نكرة ، ولا يصح أن يكون معرّفا بالألف واللام ولا مضافا ، فلا يقال كلمته المستبشر تريد كلمته مستبشرا ، ولا يقال كلمتهم مستبشريهم تريد كلمتهم مستبشرين. ولكن جاءت عبارات على لسان العرب معرفة ومضافة وموضعها حال ، من ذلك «أرسلها العراك» أي معتركة ، و «مررت بهم الجمّاء الغفير» أي جمّا غفيرا. وخرّج ذلك الخليل على أن العرب تكلمت بهذين الحرفين وما يماثلهما على نية طرح الألف واللام ، وكأنهم قالوا في المثل الأخير : «مررت بهم قاطبة ومررت بهم طرّا» أي جميعا. ومن ذلك : «مررت به وحده ومررت بهم وحدهم» وما جاء في لغة أهل الحجاز من قولهم : «مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم وكذلك إلى العشرة» و «مررت بهم قضّهم بقضيضهم». وخرّج الخليل المثلين الأولين على معنى التفرد ، فكأن القائل قال : «مررت به أو بهم منفردا ومنفردين» أما المثال الثالث فكأنه قال : «مررت بهم انقضاضا». وشبّه مجىء الحال على هذا النحو بمجيء المصدر أو المفعول المطلق مضافا فى مثل سبحان الله ولبّيك. وكان يستظهر القاعدة المعروفة فى النّعت وهو أنه يتبع المنعوت في التعريف والتنكير حتما ، ولكن جاء عن العرب «ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل ذلك» و «ما يحسن برجل مثلك أن يفعل ذلك» و «مررت برجل غيرك خير منك» وخرّج الخليل المثال الأول على أن كلمة الرجل وإن كانت معرفة في الظاهر فإنها نكرة في الحقيقة ، إذ أريد بالرجل إلى الجنس ، وكأن الألف واللام فيه ملغاتان ، ولذلك نعت بالنكرة ، أما المثالان الثاني والثالث فقد خرّجهما على أن لفظتي مثلك وغيرك ، وإن كانتا مضافتين ، نكرتان في واقع الأمر ، إذ لا تفيدهما الإضافة تعريفا ولعله أول من فتح في الإعراب ما يمكن أن نسميه بالاحتمالات ، إذ نراه يعرض فى كثير من الأمثلة وجوها مختلفة لإعرابها ، وتتضح آثار ذلك في مواضع من الكتاب ، على نحو ما يلقانا في باب النعت ، إذا كان في تعظيم أو مدح أو ذم ، فقد كان يجيز فيه الإتباع لسابقه ، والقطع على أنه خبر لمبتدأ محذوف أو مفعولا به لفعل محذوف ، ونقل عنه سيبويه في قولهم : «هذا رجل صدق معروف صلاحه» أنه يجوز في كلمة «معروف» أن تكون نعتا لرجل ، وأن تكون حالا منصوبة كأن كلمة رجل نالها شيء من التعريف بإضافتها إلى صدق ، وجوّز أن تكون خبرا مقدما لكلمة «صلاحه» . ومن يقرأ توابع المنادى في سيبويه يلاحظ توّا أنه هو الذى ردّد الرفع والنصب في بعض أمثلة هذه التوابع كالنعت مثلا فقد جوّز فيه أن يقال «يا زيد الطويل والطويل» بالضم والنصب ، أي حملا على ظاهر المنادى أو على محله. وكذلك الشأن في التوكيد مثل «يا تميم أجمعون أو أجمعين» ومثله البدل ، ونكتفى بهذه القطعة من كلام سيبويه : قال الخليل «إذا قلت يا هذا وأنت تريد أن تقف عليه ثم تؤكده باسم يكون عطفا عليه فأنت فيه بالخيار إن شئت نصبت وإن شئت رفعت وذلك قولك يا هذا زيد ، وإن شئت قلت زيدا ، يصير كقولك ، يا تميم أجمعون وأجمعين ، وكذلك يا هذان : زيد وعمرو ، وإن شئت قلت : زيدا وعمرا ، فتجرى ما يكون عطفا (أي تابعا) على الاسم مجرى ما يكون وصفا ، نحو قولك : يا زيد الطويل ويا زيد الطويل»

وعلى هذا النحو كان الخليل يكثر من الاحتمالات في وجوه الإعراب للصيغ والألفاظ والعبارات كما كان يكثر من التأويل والتخريج حين يصطدم ببعض القواعد التي يستظهرها ، وهو في تضاعيف ذلك يحلل الألفاظ والكلام تحليلا يعينه على ما يريد من توجيه الإعراب ومن التأويل والتفسير ، ومن طريف تفسيراته ما ذكره سيبويه من أنه سأله عن قوله جلّ وعزّ : (قُلْ أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجاهِلُونَ) فإن ظاهر العبارة أن غير الله منصوبة بتأمرونيّ ، وفى ذلك فساد واضح في المعنى ، فأجابه بأن «غير» منصوبة بأعبد ، وتأمرونّي غير عامل فيها ، كقولك هو يقول ذاك بلغني ، فبلغني لغو ، وكذلك تأمروني ، وكأنه قال فيما تأمروني. وسأله سيبويه عن قول الأعشى :

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا

أو تنزلون فإنا معشر نزل

لماذا رفع «أو تنزلون» وهى معطوفة على فعل مجزوم ، فقال كأنه توهم أنه قال في أول البيت أتركبون فرفع ، بالضبط كما جاء عند زهير من قوله :

بدا لي أني لست مدرك ما مضى

ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

فقد عطف سابق بالجر على مدرك المنصوبة ، كأنه توهم أن مدرك مجرورة ، لأنه يكثر أن يأتي خبر ليس مجرورا بباء زائدة. وحمل على هذا الباب وقوع الفعل المجزوم في الآية الكريمة : (لَوْ لا أَخَّرْتَنِي إِلى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ) فإن معنى لو لا أخرتني فأصّدق ، وإن أخرتني فأصدّق ، واحد  ، ولذلك عطف الفعل بالجزم وكأنما سبقته أداة جازمة

السماع والتعليل والقياس

اعتمد الخليل في تأصيله لقواعد النحو وإقامة بنيانه على السماع والتعليل والقياس ، والسماع عنده إنما يعني نبعين كبيرين نبع النقل عن القرّاء للذكر الحكيم وكان هو نفسه من قرائه وحملته ، ونبع الأخذ عن أفواه العرب الخلّص الذين يوثق بفصاحتهم ، ومن أجل ذلك رحل إلى مواطنهم في الجزيرة يحدثهم ويشافههم ويأخذ عنهم الشعر واللغة ، ويروى أن الكسائي سأله وقد بهره كثرة ما يحفظ من أين أخذت علمك هذا؟ فأجابه : من بوادي الحجاز ونجد وتهامة.

وهذان النبعان وحدهما هما اللذان يدوران على لسانه فيما نقله عنه تلميذه سيبويه ، ويظهر أنه هو الذى ثبّت فكرة عدم الاستشهاد بالحديث النبوي لأن كثيرين من حملته كانوا من الأعاجم ، وهم لا يوثق بهم في الفصاحة ، واللحن يدخل على ألسنتهم. ونستطيع أن نعرف مدى المادة اللغوية والشعرية التي كان يحملها في صدره برجوعنا إلى كتاب سيبويه ، فإن أكثر النقول فيه تردّ إليه ، ولا نجد سيبويه يسجّل له قاعدة نحوية أو حكما نحويّا إلا يروى معهما سيلا من عبارات العرب وأشعارهم ينقله عن لسانه ، وكأننا بإزاء منجم ضخم لا يزال يسيل بكلام العرب وأمثالهم وأبياتهم الشعرية. وكل بيت ومثل وكلمة إنما يراد به أن يكون دليلا على ما يستنبطه من أصول النحو وقواعده ، فكل حكم نحوى وكل أصل لا يلقى إلقاء ، وإنما يلقى ومعه برهانه من كلام العرب الموثوق به وأشعارهم. فالشواهد عند الخليل هي مدار القاعدة النحوية ، وهى إنما تستنبط من الأمثلة الكثيرة ، إذ لا بد لها من الاطراد على ألسنة العرب ، فإن جاء ما يخالف القاعدة المستنبطة المحكمة كان شاذّا ، ولا بأس بأن يبحث له الخليل عن تأويل على نحو ما مرّ بنا آنفا.

وليست المسألة عنده مسألة سماع وشواهد فحسب ، فقد جعله استقراؤه للغة العرب تستقر فى نفسه سليقتهم استقرارا مكّنه من ضبط القواعد النحوية والصرفية ضبطا يبهر كل من يقرأ مراجعات سيبويه له ، ويكفى أن نضرب لذلك مثلين ، أما الأول فملاحظته أن إن الشرطية إذا وليها مضارع مجزوم لم يحسن دخول لام اليمين في الجواب ، فلا يقال إن تأتني لأكرمنّك ، لأن اللام تعوق إن عن العمل وقد ظهر عملها في فعل الشرط. أما إذا كان فعل الشرط التالي لها ماضيا فإن عملها لا يكون حينئذ ظاهرا فيه ، ولذلك يجوز دخول لام اليمين على جوابها ، فيقال إن أتيتني لأكرمنك. ويعلق الخليل على ذلك بشواهد من القرآن الكريم والشعر ، من مثل الآية : (وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنا وَتَرْحَمْنا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخاسِرِينَ) بخلاف قوله جل وعز : (وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخاسِرِينَ) لأن إن عملت في فعل الشرط فوجب عملها في الجواب ، ويستدل أيضا بقول زهير :

 وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالى ولا حرم

فقد توقف عملها في الجواب ، لأن فعل الشرط ماض. والمثل الثاني منع العلم من الصرف إذا كان على وزن فعلان مثلثة الفاء والنون فيه زائدة مثل عثمان وغطفان ، يقول سيبويه : «وسألته عن رجل يسمى دهقان فقال إن سميته من التدهقن فهو مصروف .. وإن جعلته من الدّهق لم تصرفه .. وسألته عن رجل يسمى مرّانا فقال أصرفه لأن المران إنما سمّى للينه فهو فعّال كما يسمى الحمّاض لحموضته وإنما المرانة اللين. وسألته عن رجل يسمى فينانا فقال مصروف لأنه فيعال ، وإنما يريد أن يقول لشعره فنون كأفنان الشجر. وسألته عن ديوان فقال بمنزلة قيراط لأنه من دوّنت. وسألته عن رمّان فقال لا أصرفه وأحمله على الأكثر إذ لم يكن له معنى يعرف. وسألته عن سعدان والمرجان فقال لا أشك في أن هذه النون زائدة لأنه ليس في الكلام مثل فعلان إلا مضعفا ». وواضح أنه يعتمد في أحكامه على محفوظاته في اللغة ، وهى محفوظات كانت تعينه على معرفته الدقيقة بأصول الألفاظ واشتقاقاتها واستقرائه لمثيلاتها ، وكأن اللغة أسلمت له قيادها كي يحكم آراءه ويضبط ما يشاء من قواعد الصرف والنحو جميعا.

وكان يسند دائما ما يستنبطه من القواعد والأحكام بالعلل التي تصور دقته في فقه الأسرار اللغوية والتركيبية التي استقرت في دخائل العرب من قديم ، وفى ذلك يقول الزبيدي إنه «استنبط من علل النحو ما لم يستنبطه أحد وما لم يسبقه إلى مثله سابق» ولفت كثرة ما يورده في النحو من علل بعض معاصريه فسأله أعن العرب أخذت هذه العلل أم اخترعتها من نفسك؟ فقال : «إن العرب نطقت على سجيّتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه فإن أكن أصبت العلة فهو الذى التمست ، وإن تكن هناك علة له (أخرى) فمثلى في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظام والأقسام وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا .. وجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذى دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك ، فإن سنح لغيرى علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته للمعلول فليأت بها».

ونحن نسوق طائفة من تعليلاته التي تأخذ شكل سيول متلاحقة في كتاب سيبويه والكتب النحوية المختلفة ، من ذلك أنه كان يذهب إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وأن البناء أصل في الأفعال والحروف وأن الطرفين لا يخرجان عن هذا الأصل إلا لعلة ، أما الأسماء فإنها تبنى حين تعترضها علة شبهها بالحرف ، ويعرب الفعل حين يشبه الاسم على نحو ما أعرب المضارع لشبهه باسم الفاعل من حيث الحركات والسكون مثل أخرج ومخرج وأكتب وكاتب ، وقد ظلت الحروف مبنية لأن شيئا منها لا يشبه الاسم. ويعلل لعدم دخول الألف واللام على المنادى ، إذ لا يصح أن يقال : «يا الحارث» مثلا ، بل لا بد أن يقال : «يا أيها الحارث» بتوسط أي ، يقول : إن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة وذلك أن المتكلم إذا قال : «يا رجل» فمعناه كمعنى : «يا أيها الرجل» وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصده واكتفيت بهذا عن الألف واللام وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو هذا وما أشبه ذلك وصار معرفة بغير ألف ولام ، لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه ، وصار هذا بدلا فى النداء من الألف واللام واستغنى به عنهما كما استغنيت بقولك : «اضرب» عن «لتضرب» وكما صار المجرور (بالكسرة) بدلا من التنوين (أي في حالة الإضافة) وكما صارت الكاف في رأيتك بدلا من رأيت إياك. وإنما يدخلون الألف واللام ليعرفوك شيئا بعينه د رأيته أو سمعت به ، فإذا قصدوا قصد الشيء بعينه دون غيره وعنوه لم يجعلوه واحدا من أمة فقد استغنوا عن الألف واللام فمن ثم لم يدخلوهما في هذا (أي في اسم الإشارة) ولا في النداء ، ومما يدلك على أن يا رجل معرفة قولك يا لكاع تريد يا لكعاء فصار هذا اسما .. كما صارت حذام ورقاش اسما للمرأة». ويتوقف سيبويه فى حديثه عن الندبة في مثل : وازيداه ويا زيداه لينقل عن الخليل أنه لا يصح فيها أن يندب المنكّر مثل رجل والمبهم مثل من وهذا مع تعليله لذلك يقول : «وقال الخليل إنما قبح وا رجلاه ويا رجلاه لأنك أبهمت ألا ترى أنك لو قلت واهذاه كان قبيحا لأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تتفجع بأعرف الأسماء وأن تخصّ فلا تبهم لأن الندبة على البيان (أي بيان الشخص أو الشيء المندوب تفجعا عليه وحزنا) .. وإنما كرهوا ذلك أنه تفاحش عندهم .. أن يتفجعوا على غير معروف (يريد في مثل : وارجلاه) فكذلك تفاحش عندهم في المبهم (يريد في مثل واهذا) لإبهامه لأنك إذا ندبت تخبر أنك قد وقعت في عظيم وأصابك جسيم من الأمر فلا ينبغي لك أن تبهم ، وكذلك «وا من فى الداراه» فى القبح (لأن من مبهمة) وزعم أنه لا يستقبح : «وامن حفر زمزماه» لأن هذا معروف بعينه ، كأن التبيين في الندبة عذر للتفجع ، فعلى هذا جرت الندبة في كلام العرب». وكان الخليل لا يجيز العطف على الضمير المرفوع مستترا أو ظاهرا متصلا ، فلا يقال : «أفعل وعبد الله» ولا «فعلت وعبد الله» بل لا بد في ذلك من توكيد الضمير أو الإتيان بفاصل مثل «كنتم أنتم وأصحابكم» و «يكتبونه ومن معهم» و «ما كتبنا ولا زملاؤنا» يقول سيبويه : «وزعم الخليل أن هذا إنما قبح من قبل أن هذا الإضمار يبنى عليه الفعل ، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمرا يغيّر الفعل عن حاله إذا بعد منه ، وإنما حسنت شركته المنصوب (في مثل كلمته ومحمدا» لأنه لا يغيّر فيه الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يضمر (أي أن الضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل بخلاف ضمير الرفع) فأشبه المظهر وصار منفصلا عندهم بمنزلة المظهر إذ كان الفعل لا يتغيّر عن حاله قبل أن تضمر فيه ، وأما فعلت فإنهم قد غيّروه عن حاله في الإظهار ، أسكنت فيه اللام ، فكرهوا أن يشرك لمظهر مضمرا يبنى له الفعل غير بنائه في الإظهار حتى صار (أي ضمير الرفع) كأنه شيء في كلمة لا يفارقها كألف أعطيت ، فإن نعتّه (يريد أكّدته) حسن أن يشركه المظهر ، وذلك قولك «ذهبت أنت وزيد» وقال الله عز وجل (فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ) (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) وذلك أنك لما وصفته (يريد أكّدته) حسن الكلام حيث طوّلته ووكّدته. فأنت وأخواتها تقوّى المضمر وتصير عوضا من السكون والتغيير ومن ترك العلامة في مثل ضرب ، وقال الله عز وجل : (لَوْ شاءَ اللهُ ما أَشْرَكْنا وَلا آباؤُنا وَلا حَرَّمْنا) حسن لمكان لا (يريد لوجود فاصل). ويمضى سيبويه فيقول إنه لا يجوز العطف على المضّمر المجرور إلا بإعادة الخافض ، فلا يجوز مررت به ومحمد ، بل لا بد من أن يقال مررت به وبمحمد ، وعلل لذلك بأن الضمير شبيه بالتنوين ، لذلك لا يجوز العطف عليه حتى لو أكّ ، فلا يجوز مررت به هو ومحمد ، وكأن اتصال الضمير المجرور بجارّه أشد من اتصال الفاعل المضمر بفعله. وعقب سيبويه على ذلك بأن هذا قول الخليل. وقد جعلته هذه الدقة فى التعليل يتنبه تنبها واسعا إلى مواقع الكلم في العبارات واستعمالاتها الدقيقة ، ونضرب مثلا لذلك تفرقته الدقيقة بين قولك : «هو زيد معروفا» و «هذا عبد الله منطلقا» فمعروفا ومنطلقا كلاهما حال ، ولكن الحال الأولى مؤكدة ، ولا يأتي وراء هو في الصيغة الأولى إلا مثل هذه الحال المؤكدة مثل «هو الحق بيّنا ومعلوما» ومن أجل ذلك لا يصح أن تقول : «هو زيد منطلقا» لأن الانطلاق لا يؤكد هوية الشخص وماهيته ، فلا يصلح لأن يكون مؤكّدا ، كما تصلح الصفة العامة التي تفيد مدحا أو تهديدا وما إلى ذلك.

وعلى نحو ما تسيل علل الخليل وتعليلاته في كتاب سيبويه تسيل أقيسته ، ولا نغلو إذا قلنا إنها كانت أهم مادة شاد بها بناء النحو الوطيد ، ومما يصور قوتها عنده ودقتها حواره مع تلميذه ، في رفع المنادى إذا كان مفردا ونصبه إذا كان مضافا أو نكرة غير مقصودة وجواز نصب نعت المنادى المفرد ورفعه وتحتم النصب لنعت المنادى المضاف ، وهو يجرى على هذا النمط : «زعم الخليل أنهم نصبوا المضاف نحو يا عبد الله ويا أخانا والنكرة حين قالوا يا رجلا صالحا حين طال الكلام كما نصبوا هو قبلك وهو بعدك. ورفعوا المفرد كما رفعوا قبل وبعد وموضعهما واحد ، وذلك قولك : يا زيد ويا عمرو. وتركوا التنوين فى المفرد كما تركوه في قبل. قلت : أرأيت قولهم : يا زيد الطويل علام نصبوا الطويل؟ قال : نصب لأنه صفة لمنصوب ، وقال : وإن شئت كان نصبا على أعنى. فقلت : أرأيت الرفع على أي شيء هو إذا قال : يا زيد الطويل؟ قال : هو صفة لمرفوع. قلت : ألست قد زعمت أن هذا المرفوع في موضع نصب؟ فلم لا يكون كقوله : لقيته أمس الأحدث؟ قال : من قبل أن كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبدا وليس كل اسم في موضع أمس يكون مجرورا ، فلما اطّرد الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل ، فجعلوا وصفه إذا كان مفردا بمنزلته : قلت : أفرأيت قول العرب كلهم :

أزيد أخا ورقاء إن كنت ثائرا

فقد عرضت أحناء حقّ فخاصم

لأى شيء لم يجز فيه الرفع كما جاز في الطويل (يريد عبارة يا زيد الطويل السابقة) قال : لأن المنادى إذا وصف بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه ، ولو جاز هذا لقلت : يا أخونا ، تريد أن تجعله في موضع المفرد ، وهذا لحن ، فالمضاف إذا وصف به المنادى فهو بمنزلته إذا ناديته ، لأنه وصف لمنادى في موضع نصب ، كما انتصب حيث كان منادى لأنه في موضع نصب ولم يكن فيه ما كان في (كلمة) الطويل لطوله. وقال الخليل : كأنهم لما أصافوا ردوه إلى الأصل كقولك : إن أمسك قد مضى».

والقطعة زاخرة بالأقيسة القائمة على علة المشابهة ، فالمنادى يشبه «قبل وبعد» ويأخذ لذلك حكمهما ، فهو إذا كان مفردا رفع وحرم التنوين مثل قبل وبعد اللتين تبنيان على الضم في حال إفرادهما ، وإذا طال إما بالإضافة أو لأنه نكرة غير مقصودة موصوفة نصب كما تنصب قبل وبعد حين تضافان فيقال قبلك وبعدك. وإذا نعت المنادى المفرد بمفرد جاز في النعت النصب لأن محل هذا المنادى المضموم لفظا النصب ، ولك أن تقول إنه نعت مقطوع بتقدير أعنى. ويجوز في هذا النعت الرفع باعتبار لفظ المنادى ، وساغ ذلك لاطراد الرفع في المنادى المفرد اطراده في المبتدأ والفاعل. أما إذا وصف المنادى المفرد بنعت مضاف فإنه يتحتم فيه النصب ولا يجوز الرفع ، لأنه بمنزلته لو كان منادى ، والمنادى المضاف حقه النصب ، فلا يجوز فيه إلا اعتبار المحل المنصوب. ويلاحظ الخليل ملاحظة دقيقة في كلمة أمس فإن أصلها النصب ، وهى تبنى على الكسر إذا كانت مفردة ، فإذا أضيفت ردّت إلى أصلها من النصب الذى يجرى في الظروف.

وكان يبنى القياس على الكثرة المطّردة من كلام العرب ، مع نصّه دائما على ما يخالفه ، ومحاولته في أكثر الأحيان أن يجد له تأويلا ، من ذلك أنه كان يرى أن القياس في عطف المعرف بالألف واللام على المنادى المرفوع أن يكون مرفوعا ، لأنه لو كان هو المنادى لتقدّمته أي مثل يا أيها الحارث ورفع معها صفة لها ، لأنها مبهمة يلزمها التفسير ، فصارت هي والحارث بمنزلة اسم واحد كأنك قلت يا حارث  ، وبذلك يكون القياس في مثل يا زيد والحارث الضم ، يقول سيبويه : «قال الخليل : من قال : يا زيد والنّضر فنصب فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يردّ فيها الشيء إلى أصله (أي إذا كان المعطوف مضافا) فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون : يا زيد والنّضر ، وقرأ الأعرج : (يا جِبالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ) فرفع ، ويقولون يا عمرو والحارث ، وقال الخليل هو القياس كأنه قال : ويا حارث». ومعروف أن الفعل لا يدخله التصغير ، ولكن جاء عن العرب في فعل التعجب : «ما أميلحه» يقول سيبويه : «وسألته عن قول العرب ما أميلحه ، فقال : لم يكن ينبغي أن يكون في القياس لأن الفعل لا يحقّر وإنما تحقّر الأسماء ، لأنها توصف بما يعظم ويهون ، والأفعال لا توصف ، فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة ، ولكنهم حقّروا هذا اللفظ وإنما يعنون الذى تصفه بالملح ، كأنك قلت مليّح شبهوه بالشيء الذى تلفظ به وأنت تعنى شيئا آخر نحو قولك : يطؤهم الطريق صيد عليه يومان ، ونحو هذا كثير فى الكلام. وليس شيء من الفعل ولا شيء مما سمّى به الفعل يحقّر إلا هذا وحده». ووجه المغايرة في قولهم : «يطؤهم الطريق» أن أصلها يطؤهم أهل الطريق أي أن بيوتهم على الطريق فمن جاز فيه رآهم ، وأصل «صيد عليه يومان» صيد الصيد في يومين ، فحذف الصيد وأقيم يومين مقامه.

وعلى هذا النحو كان يسجّل القياس والشاذ عليه ، محاولا دائما أن يجد مخرجا لما شذّ على الأقيسة ، بل كثيرا ما كان يستمد من ذهنه الخصب قياسا له ، من ذلك جمع وجوه مع ذكر شخصين ، يقول سيبويه : «سألت الخليل عن (قولهم) ما أحسن وجوههما ، فقال : لأن الاثنين جميع ، وهذا بمنزلة قول الاثنين : نحن فعلنا». وواضح أنه قاس جمع الوجوه مع أنهما لاثنين على الضمير الذى يأتي للاثنين والجماعة. ومن ذلك ما رواه ابن جنى من أنه سئل عمن يقولون من العرب : «مررت بأخواك وضربت أخواك» معاملين الأسماء المثناة معاملة الأسماء المقصورة ، فقال : «هؤلاء قولهم على قياس الذين قالوا فى ييأس : ياءس ، أبدلوا الياء لانفتاح ما قبلها ، وقال : ومثله قول العرب من أهل الحجاز : «يا تزن وهم يا تعدون ، فرّوا من يوتزن ويوتعدون». ومعنى ذلك أنه قاس النطق بالألف في المثنى في موضعي الجر والنصب بالياء على لغة من يبدلون الياء ألفا في بعض المواضع وكذلك من يبدلون الواو ألفا ، لغرض الخفة والسهولة ، وقد أخرج القياس مخرج التعليل.

ومرّ بنا أنه فى المنهج الذى رسم به العروض والمنهج الذى وضعه لمعجم العين لاحظ في الأول النص على الأوزان المهملة كما لاحظ في الثاني النص على الكلمات غير المستعملة التي لم تجر على لسان العرب ، وهذا نفسه يلاحظ في بنائه للنحو وأقيسته فقد كان ينصّ على الشاذ كما أسلفنا آنفا ، وكان ينص على المهمل من أساليب العرب ، مما لا يدخل في أقيسة لغتهم ، ومرّ بنا أنه كان ينكر مثل : «هو زيد منطلقا» ويحمل كتاب سيبويه عنه مادة واسعة من مثل هذا الأسلوب الذى لم يسمع عمن يوثق بعربيتهم ، وهي مادة غزيرة ولكن يكفى أن نمثّل لها ، فمن ذلك أن نراه يعرض للمندوب الموصوف فى مثل «وازيد الشاعر» فيقول إنه لا يصح أن يقال الشاعراه لأن الشاعر ليس بمنادى ، ولو جاز ذلك لجاز أن تقول : «وازيدا أنت الفارس البطلاه» لأن هذا غير نداء كما أن ذاك غير نداء ، يقول : «وليس هذا مثل وا أمير المؤمنيناه» ولا مثل : «واعبد قيساه» لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد ، والمضاف إليه هو تمام الاسم ، ولذلك تلحقه ألف الندبة وهاؤها. ومن ذلك نصّه على أن كلمة أخر وحدها هى التى تمنع من الصرف للوصفية والعدل دون أخواتها مثل الطّول والوسط والكبر والصّغر ، لأنهن لا يكنّ صفة إلا وفيهن الألف واللام ، بخلاف أخر فإنها تجيء صفة بدونهما ، ونراه ينص على أنه لا يقال نسوة صغر ولا هؤلاء نسوة وسط ولا تقول هؤلاء قوم أصاغر ، فكل ذلك لم يأت في اللغة ، أما أخر فقد خالفت هذا الأصل وجاءت صفة للمنكر غير مقترنة بالألف واللام ، ومن ثمّ تركوا صرفها  ، ومن أجل ذلك قال النحاة بعده إنها منعت من الصرف لأنها معدولة عن الأخر ذات الألف واللام.

وفى رأينا أن الخليل وتلميذه سيبويه هما اللذان فتحا باب التمارين غير العملية على مصاريعه ، حيث نرى سيبويه يتوقف في كتابه مرارا ليسأله أستاذه عن تطبيق قاعدة في مثال لم يأت عن العرب. وعمّم النحاة ذلك فيما بعد واتسعوا فيه إظهارا لمهارتهم وقد يكون بعض ذلك لمحاولة تدريب ناشئة النحاة على الدقة في التطبيق ، فمن ذلك ما ذكره سيبويه من أنه سأل الخليل عن رجل سمّى «أولو» من قوله عز وجل : (نَحْنُ أُولُوا قُوَّةٍ وَأُولُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ) أو سمّى «ذوو» من قولهم ذوو عزة ، وكيف يجرى إعرابهما حسب مواقع الكلام ، فقال : أقول : «هذا ذوون ، وهذا أولون» لأنى لم أضف (أي لم أتبعهما المضاف إليه) وإنما ذهبت النون في الإضافة. ومعروف أن كلمة قاض تنوّن مصروفة هي وما على مثالها ، ويقول سيبويه : «وسألته عن رجل يسمّى خ خ يرمى أو أرمى فقال : أنوّنه لأنه إذا صار اسما فهو بمنزلة قاض إذا كان اسم امرأة»  وكأن مجيئه دالّا على أنثى أو علما عليها لا يمنع تنوينه ولا صرفه. ويكثر سيبويه كثرة مفرطة من نقل مثل هذه التمارين عن أستاذه في علم الصرف ، ويكفى أن نضرب مثلا لذلك ، يقول : «وسألته كيف ينبغي له أن يقول : أفعلت فى القياس من اليوم على من قال : أطولت وأجودت ، فقال : أيّمت فتقلب الواو ههنا (ياء) كما قلبتها فى أيام ، وكذلك تقلبها فى كل موضع تصح فيه ياء أيقنت ، فإذا قلت أفعل ويفعل ومفعل قلت : أووم ، ويووم ، ومووم ، لأن الياء لا يلزمها أن تكون بعدها ياء كفعّلت من بعت ، وقد تقع وحدها ، فكما أجريت فيعلت وفوعلت مجرى بيطرت وصومعت كذلك جرى هذا مجرى أيقنت. وإذا قلت أفعل من اليوم قلت أيّم كما قلت أيام ، فإذا كسّرت على الجمع همزت فقلت أيائم لأنها اعتلت ههنا كما اعتلت في سيد ، والياء قد تستثقل مع الواو».

وواضح من كل ما قدمنا أن الخليل يعدّ بحق واضع النحو العربي في صورته المركبة ، سواء من حيث عوامله ومعمولاته الظاهرة والمقدرة أو من حيث ما يجرى فيه من شواهد ومن علل وأقيسة ، ونصّ على العبارات المهملة والأخرى الشاذة وإحداث ما سرى فيه من تمارين غير عملية يقصد بها إلى التمرين والتدريب ، ومدّ ذلك فى علم الصرف والفقه بأبنية الكلم واشتقاقاتها وتصريفاتها وصورها الممدودة والمقصورة والممالة والمصغرة والمنسوبة وما بداخلها من قلب وإعلال.